وجاء في السيرة النبوية قول أبي حدرد الأسلمي: «فاستَقَلَّتْ وما كَادَتْ» [2]، فقد حُذف الخبر جوازا، وتقديره: وما كادت تستقل، وهو من الحذف الذي عليه دليل في السياق، والحذف في هذا الباب قليل.

الفصل الثالث

بناء جملة (ظن) وأخواتها

تمهيد

أ) أقسامها:

القسم الأول: أفعال القلوب، وتسمى أيضاً أفعال الشك واليقين وهي أربعة أنواع:

1) ما يفيد في الخبر يقيناً، وهو أربعة: (وجد، وألفى، درى، تعلّم)
2) ما يفيد في الخبر رجحاناً، وهو خمسة: (جعل، حجا، عدّ، هب، زعم).
3) ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: (رأى، عَلِم).
4) ما يرد بهما: والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: (ظن، حسب، خال).

القسم الثاني: أفعال التصيير، ويقال لها أيضاً: أفعال التحويل، وأشهرها: (جعل، رد، اتخذ، تَخِذ، صيّر، هب).[3]

ب) حقيقة منصوبيها:

دار الخلاف بين النحاة في أصل ما تدخل عليه ظن و أخواتها، أهما مبتدأ وخبر أم هما غير ذلك، فيرى النحاة البصريون والكوفيون أن هذه الأفعال تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر فتنصبهما، ثم اختلفوا في الاصطلاح على المنصوبين:

فالبصريون يجعلونهما مفعولين، وأما الكوفيون فينسب إليهم أن الثاني منصوب على الحال، والصحيح أن الفراء يجعل المنصوبين اسمها وخبرها.[4]

وأما السهيليّ فيذهب إلى أن ما تدخل عليه ليس أصله مبتدأ وخبرا، وإنما هي بمنزلة (أعطيت) في أنها استعملت مع مفعوليها ابتداءً، واستدل بذلك بقوله:

(ظننت زيدا عمرا)، فلا يجوز أن يكون زيد هو عمرو إلا على جهة التشبيه، وهو غير مراد هنا. [1]

---

(1) مغني اللبيب (825).
(2) السيرة (286/4).
(3) الأمهات (72).
(4) كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيديّ، تح: د/طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة - بيروت،ط1/ 1987م، (121)، ومعاني القرآن للفراء (106/2،84،83).

والراجح ما ذهب إليه السهيليّ من أن أصل مفعوليها ليسا مبتدأ وخبرا، لأن لها سياقها الخاص بها، وإذا صح جعل مفعوليها مبتدأ وخبرا من حيث المبنى فقد لا يصح ذلك من حيث المعنى.

ج) شروط عملها:

يشترط لإعمال هذه النواسخ بنوعيها القلبي والتحويلي، أن يكون المبتدأ الذي تدخل عليه صالحاً للنسخ، وليس له صدر الكلام (كالشرط والاستفهام)، ويستثنى من ذلك ضمير الشأن.

وتختص هذه النواسخ دون غيرها من النواسخ بجواز دخولها على المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو مضاف إلى اسم استفهام، وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها نحو: (أياً ظننت أحسن؟، وغلامَ أيٍ حسبت أنشط؟).

أما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام، ولا يجوز هنا أن يكون جملة إنشائية، ويجوز تقديمه في بابي (ظن) و(كان) بشرط ألا يوجد مانع يمنع من تقديمه، كوجود ما النافية أو غيرها. [2]

المبحث الأول

الاستطالة في جملة ظن وأخواتها

تنقسم الاستطالة في جملة (ظن) وأخواتها إلى قسمين: الاستطالة بالامتداد، والاستطالة بالتداخل.

أولا: الاستطالة الممتدة

---

(1) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تح: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط1/1999م، (315/1)، أوضح المسالك، (30/2)، تحقيقات نحوية(83).

(2) النحو الوافي (22/21).

ويقصد بالجملة الممتدة في هذا الباب الجملة المكونة من الفعل الناسخ وفاعله والمفعول الأول والمفعول الثاني، والمفعولان (مفردان)، أي: لا يكون أحدهما جملة اسمية، أو فعلية، أو اسماً موصولاً، أو يسد مسدهما مصدر مؤول؛ لأن ذلك من التداخل.

والأفعال التي جاءت على هذا البناء في السيرة هي:

القسم الأول: أفعال القلوب:

أ) أفعال اليقين:

1) (وجد): وهو من أفعال اليقين بمعنى (علم) قال تعالى: {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ}[1]، «وهذا الفعل منقول من وجد الشيء ولقيه، وأصله في الأمور الحسية، ثم نقل معناه إلى الأمور القلبية فعندما تقول (وُجِد الظلمُ وَخِيمَ العاقبة)، كان معناه أنك وجدت هذا الأمر وأصبته كما تصاب الأمور الحسية ليس في ذلك شك، ولما كان وجدان الشيء ولقيه أمراً يقيناً كان الأمر العقلي بمنزلته»[2]، وقد ورد في السيرة من جمل هذه الأفعال نماذج كثيرة و منها في الشعر قول أبي جهل بن هشام:

فقالوا لنا إنّا وجدنا محمداً

رضاً لذوي الأحلامِ منّا وذي العَقْلِ[3]

ومن النثر قول عثمان بن مظعون: «قد وجدتُه وفياً»[4]، وقول ابن إسحاق: «فإن تجداه صاحياً، تجدا رجلاً عربياً.»[5]

2) (ألفى): «اختلف في تعدي (ألفى) إلى اثنين، فمنعه قوم، وزعموا في قوله تعالى { إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ }[6] أنّ (ضالين) حال، وأثبته آخرون، مستدلين بقول الشاعر:

قد جرّبوه فألفوه المغيثَ إذا

ما الرُّوعُ عَمَّ فلا يَلْوِي على أحدٍ[7]

فالفاءان في البيت عاطفتان، وجواب (إذا) محذوف مدلول عليه بالمغيث، و(على أحد) نائب الفاعل، ولا يكون (المغيث) حالاً لأنه معرفة»، [8] ومما ورد في السيرة من شعر خوات بن جبير:

---

(1) الأعراف (102).
(2) معاني النحو (11/2).
(3) السيرة (209/2)، وانظر(252/2)،(295/3،198).
(4) السيرة (408/1).
(5) السيرة (79/3)، وانظر(334/4،101،45).
(6) الصافات (69).
(7) قائله مجهول، وهو من شواهد ابن هشام في التلخيص، م (112).
(8) تخليص الشواهد (431).

رحلـــتَ بـــأمرٍ كنـــتَ أهـــلاً لمثلِـــهِ

ولـــم تُلْـــفِ فـــيهم قـــائلاً لـــك مرحبـــاً[1]

ومما ورد من النثر في السيرة قوله ﷺ: «ما ألفيتموني بخيلاً ولا جباناً ولا كذاباً.»[2]

3) (درى): يستعمل (درى) بمعنى (علم) قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡ﴾ [3]، وأكثر ما يستعمل (درى) مُعَدَّى بالباء نحو: (دَريتُ بخالد)، فإنْ دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه[4]، كما في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [5]، ومما يستشهد به في نصب (درى) لمفعولين:

دُريـــتَ الـــوفيَّ العهـــدَ يـــا عـــروَ فـــاغتبطْ

فـــــإنّ اغتباطـــــاً بالوفـــــاءِ حميـــــدُ[6]

وقد جاء في السيرة هذا الفعل معلقا عن العمل، ومنه في الشعر قول أبي قيس صرمة بن أبي أنس:

فـــوالله مـــا يـــدري الفتـــى كيـــف يتّقـــي

إذا هـــو لـــم يجعـــلْ لـــه الله واقيـــاً[7]

وفي النثر قول أبي ياسر أخي حيي بن أخطب: « وما يدريكم لعلَّه قد جُمِع هذا كلُّه لمحمد.»[8]

ب) ما يفيد في الخبر رجحاناً:

الأفعال التي وردت في السيرة وهي تفيد في الخبر رُجَحاناً، وفي جملتها امتداد هي على النحو الآتي:

1) (جعل): عادة العرب في الجَعْل أن يتعدى لواحد، وتارة يتعدى لاثنين، فإن تعدى لواحد لم يكن إلا بمعنى الخَلْق، وأما إذا تعدى لاثنين فيجيء بمعنى الخلق كقوله تعالى: ﴿

---

(1) السيرة (223/3).
(2) السيرة (144/4).
(3) الأحقاف (9).
(4) معاني النحو (9/2).
(5) يونس (16).
(6) لم ينسب إلى قائل معين، وهو من شواهد ابن هشام في القطر برقم (68)، وابن عقيل برقم (119)، والأشموني برقم (323).
(7) السيرة (126/2).
(8) السيرة (160/2).

وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ﴾ [1] وبمعنى التسمية كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ ، [2] ويجيء بمعنى التصيير كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً ﴾، [3] أي صيرناهما[4].

ومما جاء في السيرة بمعنى التسمية ما نسب إلى جارية عامر بن الظرب: «أتجعله رجلاً أم امرأة»[5] أي تسميه، ومما ورد فيه الفعل (جعل) وهو للتحويل قول كعب بن مالك:

ولـــم نجعـــل تجارتَنـــا اشـــتراءَ الـــ

حَميـــــرِ لأرضِ دوسٍ أو مُـــــرادِ[6]

وقول حسان بن ثابت:

فـــلا تجعلـــوا لله نـــداً وأَسْـــلِموا

ولا تَلبِســـوا زِيّـــاً كـــزيِّ الأَعَـــاجِمِ[7]

2) (عَـــدّ):

اختلف في تعدي (عدّ) بمعنى اعتقد إلى مفعولين فمنعه قوم، وزعموا في قوله:

لا أعُـــدُّ الإقتـــارَ عُـــدْماً ولكـــنْ

فقـــدُ مـــن قـــد فقدتُّـــه الإعـــدامُ[8]

أن (عدماً) حال، وليس المعنى عليه، وأثبته آخرون [9]مستدلين بقوله:

فـــلا تعـــددِ المـــولى شـــريكَكَ فـــي الغِنـــى

ولكنّمـــا المـــولى شـــريكُك فـــي العُـــدْمِ[1]

---

(1) الإسراء (12).
(2) الزخرف (19).
(3) المؤمنون (50).
(4) البرهان، (129/4، 130).
(5) السيرة (159/1).
(6) السيرة (290/3).
(7) السيرة (221/4)، وانظر (126/2).
(8) قائله أبو دواد الإيادي، انظر المزهر في علوم اللغة للسيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرَين، دار الفكر،د.ت، (481/2). وتخليص الشواهد، م (112).
(9) تلخيص الشواهد (431).

(1) البيت للنعمان بن بشير، انظر خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط1/،1982م، (148/1)، وشرح الشواهد للعيني بحاشية الصبان، (377/2).

وجاء من هذا في السيرة قول عبد الله بن جحش:
تَعُـــدّونَ قـــتلاً فـــي الحـــرام عظيمـــةً

وأعظـــمُ منـــه لـــو يَـــرى الرشـــدَ راشـــدُ

صـــــدُودُكم عمـــــا يقـــــولُ محمـــــدٌ

وكفـــــرٌ بـــــه واللهُ راءٍ وشـــــاهِدُ [1]

و (عَدّ) قد توافق (ظنّ) في المعنى والعمل، وعليه قوله ﷺ: (ما تعدُّون أهل بدر فيكم)، ففيه شاهد على أن (عدّ) قد توافق (ظنّ) في المعنى والعمل.

و(ما) من قوله: (ما تعدّون أهل بدر) استفهامية في موضع نصب مفعول ثانٍ، وأهل بدر مفعول أول، وقدم المفعول الثاني لأنه مستفهم به، والاستفهام في صدر الكلام، وإجراء (عدّ) مجرى (ظنّ) كثير في كلام العرب.[2]

ومن خصائص أفعال القلوب المتصرفة نحو: (ظن، حسب، خال، رأى القلبية والحلمية وأخواتها) أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لمسمى واحد، نحو: (ظننتني عائداً و أخالني مسافراً) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [3]، وكذا إن كان أحدهما بعضَ الآخر نحو قولهم: «رأيتنا مع رسول الله ﷺ.»

وأُلحق بهذه الأفعال: (عَدِم) و(فَقَد) فيقال (عدمتُني) و(فقدتُني) بضم التاء، ولا يجوز نحو هذا الاستعمال في سائر الأفعال الأخرى في العربية.[4]

وجاء مثل هذا في السيرة قول عبد الله بن الزبير: « لقد رأيتني أنظر إلى خدم هند بنت عتبة وصواحبها وهنّ مشمراتٍ هوارب»[5]، وقول عبد الله بن أبي بن سلول: «والله ما أعدُّنا وجلابيب قريش إلا كما قال الأول (سَمِّنْ كلبَك يأكلْك).»[6]

ج) ما ورد من الأفعال التي ترد لليقين والرجحان، والغالب فيها ورودها لليقين:

(رأى): «إن كانت (رأى) بصرية تعدت لواحد، أو عِلمية تعدت لاثنين، وحيث وقع بعد البصرية منصوبان كان الأول مفعولها والثاني حالاً»[7]، ومما ورد فيه هذا الفعل في السيرة النبوية من الشعر:

---

(1) السيرة (217/2).
(2) شواهد التوضيح (122).
(3) يوسف (36).
(4) الجملة العربية تأليفها وأقسامها (130).
(5) السيرة (86/3).
(6) السيرة (319/3).
(7) البرهان في علوم القرآن (149/4).

مـــا نـــرى فـــي النـــاس شَخصـــاً واحـــداً

مِمَّـــن علمنـــاه كســـعدِ بـــنِ سَـــيَّل [1]

ومن النثر قول أبي سفيان: «أَوَ ترى ذلك مغنياً عني شيئاً؟»[2]، وقول المرأة الدينارية «أرونيه حتى أنظر إليه.»[3]

د) ما يفيد في الغالب الرجحان:

1) (ظنَّ): الظن معناه أعم ألفاظ الشك واليقين، وهو اسم لما حصل من علامة، فمتى قويت أدت إلى العلم، ومتى ضعفت جداً لم تتجاوز حد الوهم، وأنه متى قوي استعمل فيه (أنّ) المشددة و(أن) المخففة منها، ومتى ضعف استعمل معه (أن) المختصة بالمعدومين مع الفعل، أي المصدرية [4]، وأصلها للاعتقاد الراجح كقوله تعالى: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا﴾ [5] وقد تستعمل بمعنى اليقين؛ لأنّ الظن فيه طرف من اليقين. [6]

فالظن درجات فقد يقرب من اليقين، وقد يبعد عنه، وقد جاءت (ظنّ) بهذا الاتساع وبهذه الدرجات في الظنّ، وقد يصل إلى اليقين فيصبح حقيقة ويقيناً، والأصل بقاؤها على معناها الأصلي، إلا إذا ظهر خلافه بحسب السياق.

ومما جاء في السيرة النبوية من معنى الظن الذي قارب اليقين حتى يمكن جعله بمعنى (علم) قوله ﷺ: «فغتّني به حتى ظننتُ أنه الموت»[7] أي أيقنت وتأكدت، وقول سعد بن معاذ: «ولو ظنّوا أنك تلقى حرباً ما تخلفوا عنك»[8]، أي (علموا)، وقول عمرو بن العاص: «ولو ظننت أنك تكره هذا ما سألتكه»[9] بمعنى (علمت). (علمت).

2) (حسب): ويراد بها الاعتقاد الراجح، ومعناه الظنّ كما يقول النحاة: نحو (حسبت زيداً صاحبك)، وكقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [10]، وتستعمل حسب القلبية متعدية إلى اثنين بمعنى (ظنّ) [11]كقوله:

---

(1) السيرة (141/1).
(2) السيرة (45/4).
(3) السيرة (111/3).
(4) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تح: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط3/2001م، (320).
(5) البقرة (230).
(6) البرهان في علوم القرآن (156/4).
(7) السيرة (273/1).
(8) السيرة (233/2).
(9) السيرة (304/3).
(10) البقرة (273).
(11) تخليص الشواهد (435).

وكنـــا حســـبنا كـــلَّ بيضـــاءَ شـــحمةً

عشـــــيةَ لاقينـــــا أَذامَ وحِمْيـــــرا [1]

وبمعنى علم كقوله:
حســـبتُ التّقـــى والجـــودَ خيـــرَ تجـــارةٍ

رباحـــاً إذا مـــا المـــرء أصـــبحَ ثـــاقلاً[2]

والغالب في بناء الجملة مع هذا الفعل أن يسد المصدر المؤول مسد مفعوليه، وقد يأتي المفعولان مفردين، وجاء منه في السيرة قول أعشى بني قيس:
ولا تســـخراً مـــن بـــائسٍ ذي ضَـــرارةٍ

ولا تحســـبنَّ المـــالَ للمـــرءِ مُخلِـــداً[3]

3) (خال): وهي بمعنى (الظنّ) ويراد به الاعتقاد الراجح كقولك:(خلت سعيداً أخاك)، وقد يأتي لليقين بمعنى عَلِم [4]، ومنه قول الشاعر:
دعـــاني الغـــواني عمّهُـــنَّ وخِلتَنـــي

لـــي اســـمٌ فـــلا أَدْعـــى بـــه وهـــو أول[5]

ومما جاء في السيرة النبوية بمعنى الظنّ قول عباس بن مرداس:
يـــروِي القنـــاةَ إذا تجاســـرَ فـــي الـــوغى

وتخالُـــه أسَـــداً إذا مـــا يَعْـــبِسُ[6]

4) (زعم): «قال الليث: سمعت أهل العربية يقولون إذا قيل ذكر فلان كذا وكذا، فإنما يقال ذلك لأمر يُستيقن أنه حق، وإذا شك فيه فلم يدر لعله كذب أو باطل، قيل: زعم فلان.» [7]

---

(1) ينسب البيت إلى زفر بن الحارث الكلابي (الطويل)، وهو من شواهد ابن هشام في التخليص، م (113)، وفي أوضح المسالك برقم (178).
(2) البيت للبيد،وفيه (رأيت التقى والحمد) بدلا من (حسبت التقى والجود)، (19).
(3) السيرة (426/1)، وانظر(223/3).
(4) تخليص الشواهد (437)، معاني النحو (22/2).
(5) قائله النمر بن تولب، (الطويل)، وهو من شواهد ابن هشام في التلخيص، م(114)، ومن شواهد ابن عقيل برقم (121).
(6) السيرة (119/4)، وانظر(347/1).
(7) لسان العرب (زعم)، (47/6).

والزعم قول يقترن به اعتقاد، ومذهب الأكثر أن يكون بطلاً، نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ [1]، وقد يكون صحيحاً [2]، كقول أبي طالب يخاطب النبي ﷺ:

ودعـــوتَني وزعمـــتَ أنّـــكَ ناصـــحٌ

ولقـــد صـــدقتَ وكنـــتَ ثَـــمّ أمينـــا [3]

ومن وقوعها مع أنّ وصلتها قول الشاعر:

وقـــد زعمـــتْ أنّـــي تغيـــرتُ بعـــدها

ومـــن ذا الـــذي يـــا عـــزُّ لا يَتَغَيَّـــرُ [4]

القسم الثاني: أفعال التحويل

ومما يتعدى إلى اثنين الأفعال الدالة على التصيير والتحويل، كـ(رد، وترك، وجعل، واتخذ)، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [5]، ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [6]، ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [7]، وقول الشاعر:

رمـــى الحَـــدَثان نســـوة آل حـــرب

بمقـــدارٍ سَـــمَدنَ لـــه سُـــمودا

فـــردّ شـــعورَهنّ الســـودَ بيضـــاً

وردّ وجـــوهَهُنّ البـــيضَ ســـوداً [8]

وأغلب الذي ورد من أفعال التحويل جاء بناؤه ممتدا في السيرة، وهذه الأفعال هي:

1) (جعل): ومن معاني (جعل) انتقل من حال إلى حال، والتصيير يتعدى إلى مفعولين إما حساً كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [9]، وإما عقلاً [1]كقوله تعالى: ﴿

---

(1) التغابن (7).
(2) تخليص الشواهد (429).
(3) قائله أبو طالب عم النبي ﷺ، تخليص الشواهد (429).
(4) قائله كثير عزة، انظر ديوانه، شرح: قدري مايو،دار الجيل ـ بيروت، ط1995/1م، (149).
(5) النساء (125).
(6) البقرة (109).
(7) الفرقان (23).
(8) البيتان لعبد الله بن الزبير الأسدي، وهما من شواهد ابن هشام في التخليص (444) مسألة (117).
(9) البقرة (22).

أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ﴾ [2]، ومما ورد من هذا الفعل للتحويل في السيرة النبوية من الشعر قول أبي قيس بن الأسلت:

وقـــــد جعلـــــوا ســـــوطَه مِغْـــــولاً

إذا يَمَّمـــــــوه قفـــــــاه كُلِـــــــم [3]

ومن النثر قول كفار قريش: «اجعلوه لغواً وباطلاً.» [4]

2) (اتخذ): «الاتخاذ افتعال من الأخذ، إلاّ أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لمّا كثر استعماله على لفظ الافتعال، توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه (فعل: يفعل)، قالوا: (تخذ: يتخذ)، و(اتخذ) و(تخذ) من مادة واحدة.[5] وقد جاء في السيرة النبوية الفعل (اتخذ) ومنه قول ابن إسحاق: «ودخل بيتاً له فاتخذه مسجداً.»[6]

3، 4، 5) (رد)، (ترك)، (صير):

وهي من أفعال التحويل، وقد قلّ ورودها في السيرة النبوية ومما جاء فيه (ردّ) قول ابن إسحاق: «إن شئتم رددناه الآن جذعة.»[7]

ومما فعله (ترك) من الشعر قول حسان بن ثابت:

ونشـــــــربها فتترُكَنـــــــا ملوكـــــــاً

و أُســـــداً مـــــا يُنَهْنِهُنـــــا اللقـــــاءُ [8]

ومنه قول الحارث بن هشام:

فـــإلاّ أمُـــتْ يـــا عمـــرو أتركْـــكَ ثـــائراً

ولا أبـــقِ بُقْيـــا فـــي إخـــاءٍ ولا صِـــهرِ [9]

---

(1) البرهان في علوم القرآن (130/4).
(2) سورة ص (5).
(3) السيرة (92/1)، المغول: سكين كبيرة، كُلِم: جرح.
(4) السيرة (350/1)، (147/1)، (31/2).
(5) لسان العرب (تخذ)، (21/2).
(6) السيرة (124/2)،(127)، (303/1).
(7) السيرة (169/2) أي: رددنا الآخر إلى أوله.
(8) السيرة (71/4).
(9) السيرة (13/3).

ومما فعله (صيّر):

.....

فَصُـــيّروا مثـــلَ كعصـــفٍ مـــأكول [1]

وقد جاء بناؤه لغير الفاعل، أي فصيروا مثل عصف، وتقدر زيادة الكاف لأنها حرف، ولا تقدر زيادة (مثل) لأنها اسم، والأسماء لا تكون زائدة.[2]

واختلف في الكاف في مثل (كعصف) أهي اسم أم حرف؟

فعن سيبويه أنها لا تكون اسما إلا في الضرورة، وذهب الأخفش والفارسي وغيرهما إلى جواز مجيئها حرفا أو اسما في الاختيار، نحو:(زيد كالأسد)، فإنه يحتمل فيه الأمران، والزمخشري يرى جواز مجيئها اسما بمعنى: مثل، وهي عنده توكيد لفظي في البيت المذكور، ونسب إلى ابن مضاء أنها لا تكون إلا اسما أبدا.[3]

والذي يبدو للباحث أن هذا التركيب نادرٌ جداً في اللغة، وأن الكاف إذا جاءت في مثل هذا فهي حرف زائد للتوكيد، وليس المعنى (مثل مثل عصف مأكول) لأن هذا التأويل يفوّت المعنى المراد تشبيههم به، وهو العصف المأكول، ويصير تشبيههم بمثل ما هو مثل العصف.

ثانيا: الاستطالة بالتداخل

يكون التداخل هنا بدخول جملة اسمية أو فعلية أو اسم موصول مكان أحد المفعولين أو يسد مسدهما مصدر مؤول، وأنواع الاستطالة بالتداخل:

أ) التداخل بالجملة الاسمية:

من المعروف أن (ظنّ) وأخواتها تنصب مفعولين، وقد يحل محل المفعول الثاني جملة اسمية، فيكون تداخلا بالجملة الاسمية، ومنه قول عباس بن مرداس:

إذا شـــئت مـــن كـــلٍ رأيـــت طَمِـــرَّةً

وفارســـــها يَهْـــــوِي وَرُمْحـــــاً مُحطّمـــــاً [4]

ويلحظ دخول حرف الواو للربط بين المفعول الأول والمفعول الثاني الجملة الاسمية (فارسها يهوى) مع وجود الربط النحوي بالضمير في (فارسها).

---

(1) السيرة (89/1).
(2) كتاب معاني الحروف للرماني، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت. (50).
(3) الكتاب (408/1)، معاني الحروف(50)، الكشاف (213/4)، الجنى الداني (132-133).
(4) السيرة (122/4).

ويرى النحاة أن هذه الواو التي تدخل على خبر الناسخ، أو ما أصله عندهم كذلك تكون ملبسةً مع واو الحال، ولذلك ذهب بعضهم إلى تسميتها بالزائدة.

وإذا ألغيت هذه الواو من الجملة يصير التركيب رأيت (طَمِرةً فارسها يهوى) فهي تشعر بأن الجملة بعدها حالية.

والذي يبدو للباحث أنه مثلما يصح مجيء الحال ساداً مسد الخبر في الجملة الاسمية، فكذلك يصح أن تأتي جملة حالية سادة مسد خبر الناسخ أومسد المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها.

ومن هذا النمط من النثر قول عائشة – رضي الله عنها – «فوجدني وأنا أجِدُ صداعاً في رأسي.»[1]

ب ـ التداخل بالجملة المنسوخة:

تدخل جملة الحرف أو الفعل الناسخين في تركيب جملة (ظن) وأخواتها فتقع محل المفعول الثاني أو محل المفعولين إذا كانت جملة (أنّ)، وهو الأغلب في التداخل مع الجملة المنسوخة بالحروف الناسخة (إنّ، أنّ) وأكثر ما تقترن هذه الاستطالة بالفعل (علم) والتي بمعناه فمن ذلك قول أبي طالب:

ألـــــمْ تعلَمـــــوا أنَّـــــا وَجَـــــدْنا محمداً

نبيـــاً كموســـى خُـــطّ فـــي أولِ الكُتْـــبِ[2]

وكذلك في الفعل ترى، وذلك إذا كان بمعنى (العلم)، ومنه من النثر قول يهود بني قينقاع: «إنّك ترى أنّا قومُك»[3]، وأما الفعل (تعلّم) بمعنى (اعلمْ)، فالأكثر في جملته أن تتداخل معها جملة (أنّ) وتسد مسد مفعوليه[4]، ومنه في السيرة قول أنس بن زنيم الدِّيلي:

تعلّـــمْ رســـولُ الله أنّـــك قـــادِرُ

علـــى كـــلِّ صِـــرمٍ مُنْهِمـــينَ ومُنْجِـــدِ [5]

وقد تأتي الباء الزائدة مع جملة (أنّ) مع هذا الفعل[6] ومنه قول أبي طالب:

تعلّـــمْ بـــأنّ الله زادَك بَسْـــطَةً

وأســـبابَ خيـــرٍ كلّهـــا بـــك لازبُ[1]

---

(1) السيرة (299/4).
(2) السيرة (390/1).
(3) السيرة (53/3).
(4) تخليص الشواهد (426).
(5) السيرة (73/4)، الصرم: بيوت مجتمعة.
(6) تخليص الشواهد (426).

وقد تأتي جملة (أنّ) مع (ظنّ)، كقولهﷺ: «فغتّني به حتى ظَنَنْتُ أنّه الموتُ»[2]، وقد يأتي معها (أن) المخففة واسمها ضمير الشأن، ومنه قول ابن إسحاق: «وهو يظنّ أنْ قد بدا لهم فيما يكلِّمُهم فيه بداء»[3]، وتأتي جملة (أنّ) مع (حَسِب) كقول كعب بن مالك:

أتَحْسِبُ أولادُ اللّقيطَةِ أنّنَا

على الخيلِ لسنا مِثلَهم في الفوارسِ [4]

ومما فعله (زَعَم) من الشعر قول هبيرة بن أبي وهب:

وتزعمُ أنّي إنْ أطَعْتُ عَشيرَتي

سأَردَى وهل يُرْدِينِ إلا زِيالُها [5]

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فَزَعَموا أنّ رسولَ اللهِ صمتَ طويلاً.»[6]

ج) التداخل بصلة الموصول:

ومن الاستطالة بتداخل الموصول وصلته في الشعر قول فروة بن مسيك:

إذِ انقلبت به كرّاتُ دَهْرٍ

فألْفِيتَ الأُلى غُبِطوا طَحينا[7]

ومن النثر قولهﷺ: «فإنّي قد وجدتُ ما وعدني ربي حقاً.»[8]، وقول ابن هشام: «الإيلافُ أنْ تُصيِّرَ ما دونَ الإلْفِ إلفاً.»[9]

د) التداخل بالجملة الفعلية:

وتأتي الجملة الفعلية محل المفعول الثاني، ومنه قول جبل بن جوّال:

وَجَدْنا المجدَ قد ثَبَتوا عليه

بِمَجدٍ لا تُغَيِّبُهُ البُدُورُ [1]

---

(1) السيرة (371/1).
(2) السيرة (273/1)، وانظر(81/3).
(3) السيرة (332/1).
(4) السيرة (315/3).
(5) السيرة (69/4)، زيالها: مفارقتها.
(6) السيرة (58/4)، (137/4).
(7) السيرة (4/ 238).
(8) السيرة (250/2).
(9) السيرة (90/1).

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فَوَجَدَتْهُ يَفْحَصُ بِيَدِهِ عن الماء»[2]، وقوله: «فَتَنَطَّسَ القومُ الخبرَ فوجدوه قد كان.»[3]

ومما فعله (ترك) قول مالك بن عوف:

وتَرَكْـــــتُ حَنّتَـــــهُ تَـــــرُدُّ وَلِيَّـــــه

وتقـــــولُ لـــــيس علـــــى فُلانـــــةَ مَقـــــدِمُ [4]

(1) السيرة (299/3).
(2) السيرة (147/1).
(3) السيرة (62/2).
(4) السيرة (126/4)، وحنته: زوجته.

ومما فعله (رأى) قول حسان:
رأيـــــت خيـــــارَ المـــــؤمنين تَـــــوارَدوا

شَـــــعُوبَ وخَلْفـــــاً بَعْـــــدَهم يَتَـــــأخّرُ [1]

ومن النثر قول ابن إسحاق: «إنّا لنراه قد قُتِلَ وهو مسلم»[2]، ومما فعله (اتخذ) قول ابن إسحاق: «اتخذَ رسولُ الله ﷺ حجراً يسْتَتِرُ به منهم إذا صلى.»[3]

(1) السيرة (32/4).
(2) السيرة (40/2)، وانظر(248).
(3) السيرة (29/2)، وانظر(118/1).

المبحث الثاني

عوارض بناء جملة ظن وأخواتها

أولاً: التعليق والإلغاء

التقديم والتأخير في هذا الباب يعيق عمل (ظنّ) وأخواتها ؛ ولذلك جاء في النحو العربي مسألة (التعليق والإلغاء).

1) التعليق:

هو ترك عمل ظن وأخواتها وعدم مباشرتها للمفعولين لفظاً لامعنى، وذلك إذا وقع أحد هذه الأفعال قبل شيء له الصدارة، كأن يقع قبل (ما) النافية، مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [1] أو قبل قَسَم ملفوظ أو مقدر مثل:(علمتُ واللهِ إنّ زيداً قائمٌ) و(علمتُ أنّ زيداً قائمٌ)، أو قبل لام الابتداء أو لام جواب القسم، مثل: وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾.[2]

أو وقع قبل استفهام مثل: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾.[3]

والفعل المعلق عن العمل، متوقف عن العمل في مفعوليه لفظاً، ولكنه عامل فيهما محلاً؛ وبهذا جاز العطف بالنصب على المحل، كقول كثير عزة:

وما كنتُ أدري قبلَ عزةَ ما البكا

ولا موجعاتِ القلبِ حتى تولّتِ[4]

بنصب موجعات عطفاً على محل قوله: (ما البكا).

2) الإلغاء:

هو ترك العمل لفظاً ومعنى ليس لمانع نحو: (زيدٌ ظننتُ قائمٌ)، فليس لـ(ظننت)، عمل في (زيد قائم) لا في المعنى ولا في اللفظ، والإلغاء يكون في الأفعال القلبية

---

(1) الأنبياء (65).
(2) البقرة (102).
(3) الأنبياء (109).
(4) هذا البيت لكثير عزة، انظر الديوان (75).

المتصرفة، أما غير المتصرفة فلا يحصل فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل نحو (صيّر) وأخواتها.[1]

ويجوز إلغاء الأفعال القلبية المتصرفة إذا لم تكن متقدمة، أي إذا وقعت متوسطة نحو: (زيد ـ ظننت ـ قائم) أو متأخرةً نحو (زيد قائم ظننت)، وإذا توسطت فقيل الإعمال والإلغاء سيان، وقيل الإعمال أحسن من الإلغاء وإن تأخرت فالإلغاء أفضل.[2]

فسبب إلغاء عمل الفعل هو تأخر رتبته أو توسُّطِها.

- تعليق الفعل المتقدم:

إذا تقدم الفعل فيجب الإعمال عند البصريين، فإن جاء ما يوهم إلغاءه متقدما أُوّل عندهم على إضمار الشأن، وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره إلى جواز إلغاء المتقدم فلا يحتاجون إلى التأويل[3].

ومنه في السيرة قول كعب بن زهير:

أرجـــو وآمـــلُ أن تـــدنو مودتُهـــا

ومـــا إخـــال لـــدينا منـــك تنويـــلُ [4]

وقد جوز ابن هشام في (خال) في البيت الإعمال والإهمال والتعليق، فأما الإلغاء فلأن(ما) النافية تقدمت الفعل، فأزالت عنه التصدر المحض، أو على تقدير(أخال) معترضا بين النافي والجملة الاسمية، وأما التعليق فعلى أنّ الأصل (لَلَدينا) فعلق باللام ثم حُذفت وبقي التعليق، وأما الإعمال فعلى تقدير ضمير الشأن محذوفا، أي: إخاله، وقد أنكر ابن هشام هذا الوجه، ونسب القول بالإعمال إلى ابن مالك.[5]

والذي يترجح عند الباحث أن هذه الحالة من الحالات التي يجوز فيها تعليق الفعل عن العمل؛ لأنه دخل على جملة اسمية تقدم فيها الخبر على المبتدأ، ولا يجوز القول بإلغائه لأنه على الأصل في الرتبة، ومما جاء في السيرة والفعل متوسط للمفعولين قول الحارث بن عبدالله السهميّ:

وقـــد زَعَمْـــتُمْ بِـــأَنْ تَحمـــوا ذِمـــارَكم

ومـــاءُ بَـــدْرٍ - زَعَمْـــتُمْ - غيـــرُ مـــردود[6]

---

(1) المصطلحات النحوية (155).
(2) ابن عقيل (212/1).
(3) السابق (213/1).
(4) السيرة (159/4).
(5) شرح قصيدة(بانت سعاد)،لابن هشام الأنصاري، تح:محمد الصباح، المكتب العالمي للطباعة والنشر، ط1/1996م، (113،114).
(6) السيرة (23/3).

فيجوز الإعمال والإهمال للفعل في البيت، ومن التوسط أيضا قول سامة بن لؤي:

وخـــــروسَ السُّـــــرى تركـــــتُ رَدِيّـــــاً

بعـــــد جـــــدٍ وجـــــدةٍ ورشـــــاقة [1]

فيجوز في (خروس) الجر وتكون الجملة بعدها (تركت رديا) صفة لها، ويجوز فيها النصب على أنها مفعول بـه أول للفعل (تركت)، ويكون حينئذ في الجملة تقديم وتأخير؛إذ تقدم المفعول الأول على الفعل، وبقي الفعل عاملا مع توسطه.[2]

فالنحاة فرقوا بين سبب الإلغاء والتعليق من جهة الإعراب، وذكروا في الإلغاء أن السبب هو تأخر (ظن) أو توسطها بين معموليها، وأما التعليق فهو بسبب وجود ما لـه صدر الكلام بعده كـ (ما النافية ولام الابتداء والاستفهام).[3]

وقد جاء في السيرة النبوية من التعليق بالاستفهام في الشعر قول أبي أحمد بن جحش:

ســـــتعلمُ يومـــــاً أيُّنـــــا إذْ تزايلـــــوا

وزُيِّـــــلَ أمـــــرُ النـــــاسِ للحـــــقِ أصـــــوبُ [4]

ومن النثر قولهﷺ:«يا ليت إخواننا يعلمون ما صنع الله بنا؟»، [5] فيحتمل أن تكون ما ما استفهامية في الجملة، ومما جاء التعليق فيه بلام القسم قول ابن لَقيم العبسيّ:

ولقـــــد علمـــــتُ لَيَغْلِـــــبَنّ محمـــــدٌ

ولَـــــيَثْوِيَنَّ بهـــــا إلـــــى أصـــــفارِ [6]

ومنه قول هبيرة بن أبي وهب:

لقـــد عَلِمَـــتْ عُليـــا لـــؤيّ بـــنِ غالـــبٍ

لَفارسُـــــها عمـــــروٌ إذا نـــــاب نائِـــــبُ[7]

ومما علق فيه الفعل بالنفي قول تميم بن أسد:

---

(1) السيرة (133/1).
(2) الروض الأنف (122/1).
(3) معاني النحو (32/2).
(4) السيرة (87/2)، وانظر(126).
(5) السيرة (132/3).
(6) السيرة (371/3).
(7) السيرة (294/3).

القـــوم أعلـــم مـــا تركـــتُ مُنَبِّهـــا

عـــن طيـــبِ نفـــسٍ فاســـألي أصـــحابي[1]

ويرى أحد الباحثين أن الأدوات التي تعلق الفعل عن العمل تدل على أن الكلام الثاني مستقل عن الأول.[2]

والظاهر أنّه لا استقلال فيه لا من جهة المبنى و لا من جهة المعنى، وإنما هناك تداخل في الجملة، فتدخل جملة استفهامية أو قسمية أو منفية محل المفعولين كما يدخل المصدر المؤول محلهما، والله أعلم.

ثانيا: الحـــذف:

1. حذف المفعولين:

يجوز بإجماع حذف المفعولين لأفعال القلوب اختصارا، أي لدليل يدل عليهما، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[3]، وقول الكميت:

بـــــأي كتـــــابٍ أم بأيـــــةِ ســـــنةٍ

تـــرى حـــبَّهم عـــاراً علـــيّ وتِحسِـــبُ[4]

فحذف في الآية مفعولي (تزعمون)، وفي البيت مفعولي (تحسب) لدليل ما قبلهما عليهما (أي تزعمونهم شركاء) و (تحسبه عاراً علي).

وأما حذفهما لغير دليل فعن سيبويه و الأخفش، والجرمي، وابن خروف، وابن طاهر، والكوفيين المنع مطلقاً، وسواء في ذلك أفعال الظن والعلم.[5]

والراجح عند الباحث أنّه قد يرد الفعل من غير مفعولين، ويكون المعنى مسلطا على معنى الفعل فحسب، ومما ورد منه في السيرة النبوية قول حسان:

فـــإن كنـــتُ قـــد قلـــتُ الـــذي قـــد زعمـــتمُ

فـــلا رفعـــت ســـوطي إلـــيّ أنـــاملي[6]

---

(1) السيرة (40/4).
(2) معاني النحو (32/2).
(3) الأنعام (62).
(4) البيت للكميت بن زيد الأسدي صاحب الهاشميات المشهورة في مدح آل البيت رضوان الله عليهم ورثاء شهدائهم.
(5) شرح التصريح (252/1).
(6) السيرة (335/3).

ومن النثر قول قريش: «ولئن كنّا نقاتلُ اللهَ كما يزعم محمد، فما لأحد بالله من طاقة»[1]، فالمراد هو الزعم المجرد في الفعل، وليس بالنسبة لكلام معين، وبذلك يتفق النحاة مع ما في السيرة، فيجوز حذف المفعولين لدليل في الكلام عليهما.

2. حذف أحد المفعولين:

لا يجيز النحاة حذف احد المفعولين وإبقاء الآخر، ولاسيما مع (ظننت و خِلت) وإنما يجيزون حذفهما معا، وحجتهم في ذلك أن المفعولين حكمهما حكم المبتدأ والخبر، فإذا حذفت الجملة كلها جاز؛ لأن حكمهما حكم المفعول والمفعول قد يجوز حذفه.[2]

والراجح جواز حذف أحد المفعولين وإبقاء الآخر مع (ظن وخال)، وقد ورد به النقل في السيرة النبوية، مع وجود ما يدل في الكلام على معناه.

ومنه نثراً قول سواد بن قارب: «سبحان الله يا أمير المؤمنين لقد خِلت فيّ»[3]، أي: خلت فيّ الشَّرَّ، وقول ابن إسحاق: «حتى ظنّ المؤمنون كلَّ الظن»[4]، أي: كل الظن من الشر، وقول العباس بن عبد المطلب: «لا والله ما أظنه»[5]، أي: ما أظنه كذلك.

---

(1) السيرة (233/2)، (57/2).
(2) الروض الأنف (243/1).
(3) السيرة (246/1).
(4) السيرة (245/3).
(5) السيرة (45/4).